

الإشكالات الاستمداد من اللسانيات الحديثة؛ والضوابط

د. عبد الغني شوقي موسى الأدبي
جامعة ذمار / الجمهورية اليمنية

المقدمة

اللسانيات تعد علما من العلوم الجديدة الوافدة على البحث اللغوي العربي، فرضتها الحضارة الحديثة كما فرضت غيرها من العلوم الوافدة، وهي بلا شك تحتاج إلى وقفة تأمل من الباحثين العرب لغرض الاستفادة والاستمداد منها بما يتناسب مع طبيعة لغتنا العربية، ولكن هذه الاستفادة تعترضها كثير من الإشكالات تتعلق بطبيعة دوافع نشأته، وكذلك تعارض بعض خصائصه مع خصائص لغتنا العربية وغيرها من الإشكالات؛ مما جعل كثيرا من الباحثين يتحفظون على الاستفادة منه.

وهذه المداخلة حاول فيه الباحث عرض الإشكالات القائمة أمام الاستمداد من هذه النظريات الحديثة والضوابط التي تضبط الاستمداد منها.

أولاً: إشكالات الاستمداد.

أ- اختلاف دوافع نشأة البحث اللغوي العربي عن اللسانيات الحديثة.

التأمل في دوافع نشأة البحث اللغوي العربي والبحث اللساني الحديث يجد البون الشاسع بين الباحثين في دوافع نشأتها.

فمن المعروف في تاريخ الدراسات العربية أن الباعث على جمع اللغة وتلقيدها هو باعث ديني مرتبط بالقرآن الكريم وإجادة قرائته « فقد كان الخوف على القرآن من عوادي الفتنة ومن مخاطر اللحن هو الدافع للسلف الصالح إلى اتخاذ خطوات مخلصنة تقيّة، سعوا بها إلى المحافظة على النص القرآني من أهواء التحريف [1]وأخطاء اللحن».

وقد وردت بعض الآثار التي تبين لنا ما وقع من خطأ في قراءة بعض الآيات القرآنية مما قد يؤدي إلى الكفر والضلال بسبب اختلاف المعنى.

حيث [2]فقد قرأ أحدهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ قرأ الآية بكسر (رسوله) ظناً منه أنها معطوفة على المشركين، في حين أنها [3]معطوفة على لفظ الجلالة أو على موضع (إنَّ).

فاللحن في قراءة القرآن تحريف للآيات القرآنية؛ لذلك سعى العلماء إلى تدارك هذا الأمر بتقعيد القواعد اللغوية صوناً للسان العربي عامةً من الخطأ، وحفاظاً على القرآن الكريم خاصةً من التحريف.

فالحفاظ على اللغة العربية من تأثيرات الداخلين في الإسلام من الأجناس الأخرى هدفه الحفاظ على الوعاء وال قالب للقرآن الكريم.

فهي لغة القرآن وهي من الدين، والاعتناء بها من الدين لأنها اللغة المنزل بها، وهذا ما حفظ للعربية خلودها واستدامتها.

وأما الغاية التعليمية من النحو العربي فهي غاية تطبيقية للدافع السابق، إذ أن دخول كثير من الموالي في الدولة الإسلامية أدّى إلى ظهور ظاهرة اللحن؛ ولذلك كان التقعيد أيضاً عاملاً من عوامل معرفة هذه الأجناس بالعربية وإجادتهم لها حتى أصبحت ملكة عندهم.

وقد أدت تلك الدوافع إلى استقرار وثبوت قواعد اللغة العربية في تلك العصور.

أما الظروف التي أدت إلى ظهور البحث اللساني الحديث في أوروبا فهي مختلفة تماماً.

«فلقد كانت اللاتينية لغة ذات لهجات تتكلم بها شعوب أوروبا الجنوبية والغربية، والفرنسية والإيطالية لها كياناتها المستقلة، وشخصياتها المتميزة، وخصائصها الإقليمية والمحلية، فليست الفرنسية كالبرتغالية ولا الإسبانية كالإيطالية، مما فرض على الباحثين اللغويين النظر في وضع برامج بحثية لغوية لوصف هذه اللغات، والكشف عن خصائصها وسماقتها واستنباط ضوابطها وقواعدها، بل لقد كانت هذه اللهجات تمثل لهجات شعبية ضيقة.. مرتبطة [4] بظروف كل بلد من هذه البلدان».

فالناظر في دوافع نشأة البحث اللساني الحديث يجد أن أهم دافع هو توحيد هوية اللغة الأوروبية، وجعلها كياناً واحداً، إذ كانت اللغات الأوروبية متنوعة ومختلفة، وعلى غير حالة من الثبات والاستقرار، ولا الرسوخ في أصولها وقواعدها، فقد فرض ذلك على الباحثين اللغويين النظر في برامج بحثية لغوية لوصف هذه اللغات المختلفة.

كما أن البحث اللساني يسلط الضوء على دراسة اللغة الأوروبية في أي مرحلة من المراحل؛ لأن اللغات الأوروبية لم يستقر لها تثبيت قواعد وأصولها.

بينما نجد أن البحث اللغوي العربي مستقر استقراراً منقطع النظير، وقد استمد ديمومه واستقراره من ثبات القرآن الكريم واستقراره بالرواية الشفهية التي وصل بها إلينا أولاً، ثم الحديث النبوي ثانياً، ثم من التراث الشعري والنثري.

ب - اللغة العربية وخصائص اللسانيات:

هناك خصائص للسانيات تتعارض مع خصائص اللغة العربية، « فاللسانيات تسعى إلى بناء نظرية لسانية لها صفة العموم، إذ يمكن على أساسها دراسة جميع [5]اللغات الإنسانية ووصفها».

وينبغي الإشارة إلى أن هناك نقاط اتفاق بين اللغات كما هو معروف ولكنها محدودة، فلكل لغة نظامها، ونظام كل لغة سمة خاصة بها وهو موصوف بالثبوت والاستقرار إذ لا يمكن تغييره.

وإن التغيير يمكن أن يدخل في حدود ضيقه في أية لغة في بعض أصواتها وبعض دلالات مفرداتها تبعاً لقوانين التطور الدلالي وانتقال المعنى، فالمفردات التي تدون معانيها في زمن من الأزمان قد تتغير عن تلك المعاني، أما التراكيب فلا يحدث فيها [6]تغيير وإنما قد تستخدم تراكيب قليلة ترى أنها جديدة لكن لها أصول قديمة.

و اللغات تختلف في طبيعتها ؛ لذلك فإنه يتعذر علينا أن نضع منهجاً واحداً على هذه اللغات، أو أن نطبق منهجاً بحثياً وضع مناسباً للغة أو لغات ذات سمات خاصة على لغة أخرى، بله أن نطبقها على لغة امتلكت خلودها ودوامها في ذاتها.

فالمناهج الأوروبية أقيمت على دراسة الألسنية الأوروبية فهي مناهج تصلح لدراسة اللغات الأوروبية، ولو حاولنا تطبيقها على ظواهر اللغة العربية لوجدنا [7]تكلفاً واضحاً بين ما ألفه الباحث العربي وما يراه الباحث الأوروبي.

ومن خصائص اللسانيات «أنها تعني باللهجات ولا تفضل الفصحى على غيرها، على النحو الذي كان سائداً من قبل، فاللهجات على اختلافها وتعددتها [8]لا تقل أهمية عن سواها من مستويات الاستخدام اللغوي».

وهي «تتخذ من اللغات العامية وغيرها واللهجات الشعبية وسائل لتصنع نحواً [9]جديداً لها».

ولعل هذه الحقيقة أكثر شيءً أثار جدلاً بالنسبة للسانيات الحديثة في التطبيق على البحث اللغوي.

فالدعوة للعامية واجهت صعوبةً كبيرةً في البلدان العربية وفشلت، وتوجيه اهتمام الباحثين باللهجات بدلاً عن الفصحى يبعدهم عن لغة القرآن.

«ومن المعروف أن اللغة الفصحى قد تهمّدت من اللهجات واللكنات الضيقة حتى صارت لغة مشتركة للعرب من جميع القبائل في عصورها الأولى، فقد كانت [10] لغة الحج والأسواق والجامع الأخرى».

وإذا كانت اللسانيات ستؤسس قواعد للهجات، فكيف تستطيع أن تخط نحواً واحداً للهجات تتعدد بتعدد البشر أنفسهم، ولقد أخذ عليها ذلك في مجتمعاتها.

يقول جورج مونان: «لقد وقع التجزؤ في القرن الرابع عشر على كتابة نحو [11] اللغات العامية وهو أمر يكاد يكون كفراً».

فالدعوة إلى إلغاء الفروق بين المستويات اللغوية في اللغة الواحدة هو إلغاء للمستوى الفصيح الذي نزل به القرآن.

وهي كذلك تلغي الفروق بين اللغات جميعها، ولو اختلفت في المستوى الحضاري، «فمن خصائصها أنها لا تقيم وزناً للفروق بين اللغات البدائية [12] واللغات المتحضرة لأنها جديرة بالدرس دوغماً تمييز أو انحياز مسبق».

ج - عدم الاستقرار والنضوج في البحث اللساني الحديث:

من المعلوم أن اللغة نتاج جماعي وأي ظاهرة اجتماعية عرضة للتغيير وأن أي ظاهرة لغوية لا تدرس إلا على أساس من الثبوت والاستقرار.

ومن سمة اللسانيات أنها غير مستقرة ولم تبلغ درجة من النضوج التي تمكن الباحثين من الإلمام بها سواءً عند الأجانب أنفسهم، أو عند الباحثين العرب، لما فيها من تداخل المفاهيم وتعدد المصطلحات أو كثرة الفروع وتناقضها ضمن لغاتها الأصلية.

يقول جورج مونان: «لا يزال التناقض والتشاجر قائماً بين الألسنيين ومذاهبهم المعاصرة وما يستخدمون من مصطلحات تختلف مدلولاتها فيما بينها».

[13]

ويظهر هذا الاضطراب والتناقض في تعريف سوسوسير للغة فهي عنده شيء مكتسب تقليدي مميّزاً لها عن اللسان الذي يعتمد على الملكة الطبيعية، وهي عنده [14] أيضاً نظام من الإشارات التي تعبر عن الأفكار.

«ولابد من الإشارة إلى أن ما ينضوي تحت (القواعد التوليدية والتحويلية) في تطور مستمر منذ عام 1957م حين ظهر كتاب (البنى التركيبية) حتى الآن مروراً بكتاب (مظاهر النظرية التركيبية) الصادر عام 1965م، وكتاب (دراسات الدلالة في القواعد التوليدية) الذي ظهر عام 1972م، وكتاب (دراسات في الشكل والتفسير) عام 1977م، ويقوم هذا التطور على فرضية علمية ترى أن الدراسات [15] اللاحقة يمكن أن تعدل النظريات السابقة...»

فكل فرضية هي قابلة مبدئياً أن يعاد النظر فيها.

ومن مظاهر القلق وعدم الاستقرار في اللسانيات كثرة فروعها التي نتجت من صلة اللسانيات بالعلوم الأخرى، والتي تنمو نمواً تطبيقياً واضحاً نحو: «اللسانيات الاجتماعية، والنفسية، والجغرافية، والعصبية، والتربوية، والأجناسية.

وهناك فروع أخرى كاللسانيات الرياضية والحاسوبية والبيولوجية والنوعية الأسلوبية، وبعض هذه الفروع مستقر معرفياً بعد كثرة الدراسات وتعدد مناحي

التطبيق، على حين أن بعضها الآخر ليس كذلك لحداثته وعدم الاتفاق على [16]حدوده».

فكثير من فروع اللسانيات لم يتم الاتفاق على تحديدها، كما أن الدراسات اللسانية متشعبة جدا.

وحتى على مستوى تحليل التراكيب فهناك عدة مدارس لكل منها سماتها وخصائصها المختلفة عن غيرها، ومنها: البنيوية والتوزيعية والوظيفية [17]والتوليدية.

وقد تختلف مسميات بعضها نحو: المدرسة التحليلية، والمدرسة التركيبية [18](مدرسة المكونات المباشرة).

وبعض الفروع من هذا العلم لا يزال العلماء يختلفون في تحديدها مثل: (لأن مدلول هذه الكلمة قد اختلف كثيرا باختلاف philology الفيلولوجيا) [19]العصور وباختلاف الأمم.

د- إشكالية المصطلح اللساني.

المصطلحات تُعد مفتاح العلوم، فيها يضبط العلم وتحوى حدوده وفروعه، ويتميز بها عن غيره، واستقرار المصطلح في أي علم يعني نضوجه وثبات أصوله.

أما كثرة المصطلحات واختلاف دلالتها في أي علم فذلك دلالة على عدم استقرار هذا العلم ونضوجه، ومن أهم المشكلات التي تواجه اللسانيات الحديثة فيما يخص المصطلح (الكثرة، والاضطراب).

1- كثرة المصطلح اللساني.

لقد كثرت المصطلحات اللسانية كثرة لا يمكن حصرها، مما أدى إلى عدم الإلمام بها من قبل الباحثين، وقد غدا هذا العلم عند الكثير من الباحثين علماً

(ضبابياً)، لا يعرف من أين يُدجّل إليه، مما يسبب ذلك عقبة كأداء أمامهم، وأزمة ضمن أزمات لسانية أخرى.

« فهذه المشكلة تعد أكبر المشاكل التي رافقت دخول اللسانيات الأجنبية ودرسنا الحديث، فاللسانيات تعاني أساساً ما تعانيه العلوم المقترضة من مشكلات تتصل بوضع ثمرات الدرس الأجنبي في متناول الباحثين العرب من حيث اللغة [20] والأسلوب والطرق المنهجية ».

وأوضح مثال علي الفوضى التي تعصف بالمصطلح اللساني هو عنوان هذا العلم (اللسانيات) فقد بلغت المصطلحات المعربة أو المترجمة لهذا المصطلح ثلاثة وعشرين مصطلحاً منها:

علم اللغة، وعلم اللسان، واللغويات، وعلم اللغويات الحديث، والدراسات اللغوية الحديثة، وعلم اللغة العام، وعلم اللغة الحديث، والألسنية والألسنيات، [21] واللسنيات، وغيرها.

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما نجده عند د. السعران إذ يستخدم (الفونولوجيا) أو (علم الأصوات اللغوية الوظيفي) ويعلق على ذلك بقوله: « والدكتور تمام حسان في كتابه (مناهج البحث في اللغة) يترجم هذا المصطلح بـ (التشكيل الصوتي) ويترجم [22] بـ (تشكلي) أو (التشكيلية) (phonological) ».

ثم يعقب على ذلك بقوله: ونحن نؤثر استعمال (الفونولوجيا)، و(فونولوجي)، ، ويغنيك من ذلك [23] أو فونولوجية) حتى يظهر مصطلح عربي محدد ومرن» إشارته بقوله: (حتى يظهر مصطلح عربي محدد ومرن) فهي تبدي مدى الاضطراب والحيرة في تحديد المصطلح اللساني.

2- اضطراب دلالة المصطلح اللساني.

إن من أهم سمات المصطلح العلمي أن يكون دقيقاً في دلالاته على ما وضع له، فدلالة المصطلح هي الغاية التي يقصدها الباحث، فلا بد أن تكون محددة ومضبوطة ضبطاً نابعاً من المجال الذي ترد فيه، والمعنى الذي وضعت له.

وتلاحظ الخلط والاضطراب في المصطلح اللساني الحديث بسبب أخطاء الترجمة، نتيجةً لتعدد المترجمين.

يذكر د/مالك المطلي أن أسباب معضلة المصطلح ترجع إلى ثلاثة أمور:

1. أن المصطلح المترجم طارئ على اللغة، أو هو كيان لا عرفي.
2. أنه تاريخي، أي له سياق خاص به، إنه سلسلة من المعاني المختزنة وليس كلمة واحدة.
3. أن به حاجة إلى توافق سريع بين مستخدميها في حقل المعرفة.

وهذا السبب الثالث هو أخطر الأسباب من وجهة نظر الباحث، إذ أن كثيراً من المصطلحات التي ترد وترجم إلى العربية لا يتم التوافق على استخدامها من قبل الباحثين، بل يكون الأمر مشاعاً فيستخدم منها المرء ما أراد وإن تعددت المصطلحات أو اضطربت دلالتها، وقد عزى إلى اللبنانيين أنهم أمطروا العربية بـ [24](مصطلحات) لا حد لها عن طريق الترجمة.

و سنذكر بعضاً من مظاهر الاضطراب في دلالة المصطلح، على الرغم من كثر هذا الاضطراب.

فالمظهر الأول هو التعميم والغموض في دلالة المصطلح، وقد يكون السبب عدم ملاحظة الاختلاف بين دلالة المصطلح قديماً وحديثاً، فهناك مصطلحات استقرت في دراستنا اللغوية القديمة، ثم استخدمت في الدراسات الحديثة مشربةً دلالة جديدة.

واستخدام مثل هذا النوع من المصطلحات يثير مشكلة ليست سهلة، ومثل ذلك:

بـ (فقه (philology)» ما اطرده عند بعض الباحثين من ترجمة مصطلح اللغة) استناداً إلى معنى المصطلح الأجنبي حرفياً، دون الانتباه إلى أن (فقه اللغة) [25] مصطلح مستعمل عندنا منذ القرن الرابع الهجري، وله مواضعه المعروفة.

ومصطلح (فقه اللغة) في الدرس الحديث تختلف دلالاته عن المراد به في البحث القديم.

ومن جوانب اضطراب دلالة المصطلح ما يحدث بسبب ترجمة المصطلح الأجنبي، فقد يلجأ المترجم إلى التعبير عن المصطلح بجملة أو أكثر بدل أن يضع له كلمة واحدة، أو تركيباً إضافياً أو وصفاً أو نحو ذلك.

وهو: دراسة اللغة في (synchronie) ومن أمثلة ذلك ما وضع بإزاء المصطلح وضع إزاءه: دراسة اللغة في حالة تطور. (diachronie) حالة استقرار، ومصطلح [26] وقد تختلط أمور الاصطلاح بالشرح الذي يبدو أنه مصطلح أيضاً.

ومن مظاهر اضطراب دلالة المصطلح أيضاً، الإتيان بالمصطلح غير الشائع عند الترجمة وترك المصطلح الشائع أو المعمول به، ومن ذلك (الأقوامية، وعلم الأقوام) والمصطلح المعمول به (علم الأجناس، أو علم المجتمعات البشرية).

ومن ذلك (الأعراضية): وهو العلم الذي يدرس حياة العلامات في صور الحياة الاجتماعية وهو علم العلامات.

وقد تتعدد المصطلحات عند الترجمة على مدلول واحد، لاختلاف المترجمين (lifeyan) على مستوى المؤلفات، ومن ذلك كتاب العالم اللغوي (دتي) الذي هو:

فقد ترجم إلى (حياة اللسان)، وترجم أيضاً إلى (حياة growth of language) [27] اللغة ونموها).

فقد ترجمه بعنوان (Pierre guiraud) لمؤلفه (semiologie) ومن ذلك كتاب [28] (السيمياء) لبيار غيرو، وترجم بعنوان (علم الإشارة السيميولوجيا لبيير جيرو).

وقد وردت بعض المصطلحات الغريبة التي استخدمت في إحدى الترجمات لمحاضرات دي سوسير في علم اللغة كدليل على غرابة بعض المصطلحات التي ترد [29] عن طريق الترجمة، فمن ذلك:

على جُماع إشكالية المسألة اللغوية؛

لا تقبل أي تموضع أياً كان شكله؛

لأبرز تمفصلات تفكيره اللغوي؛

المنظومة المشتركة بين الأفراد والمنوجدة في تحقيق كلامي.

وتلقي هذه القضية بظلالها في التطبيق اللساني على اللغة العربية إذ نجد بعضاً من اللسانيين المحدثين يستخدمون مصطلحات غريبة على الفرع اللساني الذي تستخدم فيه مما يجعل الدارسين والباحثين الراغبين في الإفادة يعزفون عن هذه الأبحاث.

ومن ذلك استخدام أحد الباحثين المعاصرين للمصطلحات: (المنفذ - المتقبل - في محاولة منه لدراسة الوظائف [30] المستفيد - البؤرة - المحور - الذيل.....) النحوية في النحو العربي بمقاربة لسانية حديثة.

إن أهم ما تعكسه قضية المصطلح هو التيه والتشردم الذي يعيشه اللسانيون العرب.

فلا يوجد توافق على المستوى الفردي في المؤسسات العلمية المنوط بها عملية الترجمة، ولا يوجد توافق بين تلك المؤسسات على مستوى الدولة الواحدة، فكيف يوجد التوافق على مستوى الأمة العربية.

ولعلي لا أبالغ إن قلت إن حملة التجويع الثقافي تستهدف طمس الهوية العربية ومسحها على كل المستويات حتى على مستوى المصطلحات اللغوية بين الدارسين. ثانياً: ضوابط الاستمداد.

إن الاقتراض من اللغات الأخرى يفرضه التداخل الثقافي بين اللغات والاتصال الحضاري، وأي لغة لا بد وأن تستفيد من اللغات الأخرى، ويحدث بينها وبين تلك اللغات تأثير متبادل، ويعد الاستمداد مظهراً من مظاهر الاقتراض بين اللغات.

والنظريات اللسانية التي ظهرت في الغرب انتقل تأثيرها إلى اللغة العربية بما فرضته الحضارة الغربية من هيمنة على كل المستويات.

والاستمداد من هذه النظريات يجب أن يكون مضبوطاً بضوابط نقترح منها ما يأتي:

أ- عدم التهوين أو التهويل.

عندما بدأت معالم هذا العلم الحديث تلوح في درسنا العربي منذ بداية الأربعينات من هذا القرن انقسم الباحثون أمام هذا الأمر إلى فريقين.

الفريق الأول يهون من شأن هذا العلم ويقف في جهة مضادة منه، والدافع له في ذلك الحفاظ على اللغة العربية الفصحى، ويتذرع بحجج منها.

« إن البحث اللساني المعاصر بحث أوجدته ظروف اللغات الأوروبية التي تختلف في نشأتها وتكوينها وبيئاتها وشعبها المتكلم بها وتاريخها وطبيعتها عن [31] العربية وظروفها اختلافاً كبيراً ».

كما يشكك هذا الفريق في نوايا المستشرقين الذين درسوا اللغة العربية بمناهج جديدة، فهي تهدف من وجهة نظر هذا الفريق إلى زعزعة البحث اللغوي العربي عن طريق الاختلاف في تفسير الظواهر اللغوية.

وكذلك استحداث مشكلات تتصل بالعربية نحو الخط العربي وقضية الإعراب وغيرها من القضايا التي تثار حول اللغة العربية، وتهدف إلى زعزعة مكانة العربية عند الباحثين العرب ومن ثم إبعادهم عنها.

ويقف هذا الفريق موقف الرافض لكل ما يرد من هذا العلم وما يرد من [32]الباحثين المعاصرين المتأثرين به.

وإما الفريق الثاني فهو يهول ويعظم من شأن هذا العلم فيذهب مذهبا مغاليا تجاه علمائنا السابقين من التجني عليهم، ونسف كل ما أسسوه في تراثنا اللغوي العربي.

ويصف هذا الفريق اللسانيين بأنهم السابقون في هذا العلم فيجعل اللاحق [33]سابقا، والسابق لاحقا، ويتهمهم البعض بأنهم (ضلوا الطريق).

والحق أن علماءنا قد أجادوا في دراسة كثير من الظواهر اللغوية، على المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي، وقد بلغت دراساتهم في المجالات المذكور شأوا بعيدا. [34]

وقد وصف بعض الباحثين العرب اللغة العربية بالعقم والجمود، وأطلق عليها [35]لغة الديناصور ودعا إلى ترجمة القرآن باللهجة العامية.

وهذا تنكر خطير للغتنا وعلمائنا، مما يثير حفيظة من لديه بقايا من العروبة، فينبغي ألا يسمع له ولا يؤبه به.

وينبغي للباحث أن يقف موقفا معتدلا، فلا يعظم هذا العلم ويجعل منه قطب الرchy في كل دراسة، فيصغر في عينيه ما أنجزته الدراسات العربية القديمة، ولا يحقر من قيمة هذا العلم وقدره الذي بلغ إليه في الغرب، بل يمكن الاستفادة من هذا العلم ففيه فوائد لاتنكر.

«والإفادة لا تعني بحال من الأحوال إلغاء كل الضروب من ضروب المعرفة اللغوية عندنا كالنحو والصرف وفقه اللغة ومعطيات الدلالة والمعجم بحجة التجديد أو مجارات العصر.

ويجب التنبيه إلى أن أي استمداد من المناهج الحديثة لايحوز أن يؤدي إلى تجاوز خصوصية العربية الفصحى وما يحيط بها من ظروف تاريخية وحضارية [36]وقومية».

ب - تهذيب الدرس اللغوي العربي وإثراؤه:

لا شك في أن الدرس النحوي العربي علقته به بعض الظواهر التي تعد دخيلة على المنطق اللغوي، وأدت إلى وجود ظاهرة التقدير والتأويل المتكلف، وقد يتعد التقدير أحيانا عن منطق اللغة وعن المعنى المراد من تلك التراكيب.

ومن مظاهر ذلك خلق أمثلة على القواعد حين لا توجد الشواهد من باب الاعتماد على التمارين العقلية، كما وجد في باب التنازع - على سبيل المثال- [37]جملة: (أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدان العمرين منطلقين) .

كما أن قضية العامل التي نشأ في ضوئها النحو العربي قد واجهت كثيراً من الانتقادات.

ومن محاولات التهذيب التي يجب الإشادة بها في هذا المضمار ما قام به الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) من عرض لفكرة

(القرائن النحوية) فقد عالج المستويات اللغوية معالجة لا تبتعد عن خصائص البحث اللغوي العربي ولا تنافي أصالته.

كما يجب الإشادة بجهود بعض الباحثين الذين أثبتوا سبق لعلمائنا الأجلاء في كثير من جوانب اللسانيات ومنهم الدكتور عبد السلام المسدي في كتابه (التفكير اللساني في الحضارة العربية).

كما يمكن الاستفادة من هذا العلم في تهذيب بعض فروع الدراسات اللغوية بدراساتها بمناهج جديدة قوامها معطيات قديمة، تساهم في بيان أصالة اللغة العربية ومدى مساهمتها لمقومات التحديث، ومن تلك الفروع: (علم الدلالة، وعلم المعجم، وعلم المصطلح، وعلم الأصوات، وعلم اللغة العربي، واللسانيات [38] العربية).

ج- إثراء الدرس اللغوي العربي:

إن تسارع معطيات البحث اللغوي الحديث في الدول الأوروبية تحتم على الباحثين العرب التعاطي مع هذا البحث بما يتناسب مع طبيعة لغتنا العربية، والوقوف على الجوانب التي يمكن من خلالها إثراء الدرس اللغوي العربي بمعطيات وقضايا جديدة، تُظهر قدرة اللغة العربية على استيعاب المعطيات الحديثة مما يعلي من شأنها بين أبنائها.

و ثورة الاتصالات المعاصرة أحدثت علاقات واسعة في شتى جوانب الحياة، واللغة جانب من تلك الجوانب التي تتأثر بالتغيرات الاجتماعية الحضارية.

فقد أدت حركة الاتصال الحديثة بين الشعوب إلى استمداد مناهج دراسية وأفكار علمية حديثة مقتبسة من اللسانيات أثرت في الدرس العربي الخالص، فاكتمل كثيراً من المصطلحات والمعطيات التطبيقية الجديدة.

كما توجه هذا الإثراء إلى استمداد بعض الفروع من علوم اللغة التي احتلت مواقع جديدة في الدرس اللغوي الحديث، وقد انضم معظمها إلى شجرة علوم العربية وإن كان مقترضاً أجنبياً، نحو:

(علم اللغة التقابلي، وتاريخ علم اللغة العالمي، وعلم اللغة العام، وعلم اللغة الجغرافي، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة الحاسوبي... وفن الترجمة، وفن [39]صناعة المعجم، وفن تعليم اللغات).

وهذه الفروع منها ماله جذور في البحث اللغوي العربي القديم، لكنه لا يرقى إلى كونه فرعاً علمياً مكتملاً في المادة والمنهج، وإنما وجدت إشارات متفرقة عنه.

وخلاصة ما سبق أنه يمكننا الاستمداد من النظريات اللسانية الحديثة بما لا يؤثر على خصوصية اللغة العربية ومقوماتها التاريخية والقومية والدينية، كما أننا لا نلغي جهود علمائنا السابقين وننبهر بكل ما يأتينا، ولا نترلق في استبدال مصطلحاتنا اللغوية الثابتة بمصطلحات أجنبية تؤدي إلى غرابة الدرس اللغوي، ومن ثم العزوف عنه وعن لغتنا العربية.

د - الابتعاد عن الترميز.

إن الباحث قد يستخدم بعضاً من الرموز التي يستغني بها عن تكرار الألفاظ وهذا لا إشكال فيه.

لكننا نجد عند كثير من الباحثين إفراطاً في استخدامها إذ يقوم البحث كاملاً على الرموز.

وغالباً ما تمثل هذه الرموز حاجزاً بين القارئ وبين فهمه للمادة العلمية، إذ يحتاج الباحث إلى استحضار معاني هذه الرموز ذهنياً عندما يمر بها، فيركز على معاني الرموز أكثر من تركيزه على المادة العلمية، وقد تختلط عليه الرموز في دلالتها.

كما أنه يقضي وقتاً في الذهاب والإياب بين صفحات الكتاب من جهة وبين قائمة مفاتيح الرموز من جهة أخرى مما يفوت ذلك كثيراً من الوقت والفائدة على القارئ، فيشكل كل ذلك حاجزاً بين الدارسين والباحثين وبين تلك [40] الأبحاث المكتوبة بتلك الطريق.

هـ - مقترحات لضبط المصطلح اللساني.

قضية المصطلح اللساني تمثل تحدياً كبيراً أمام الباحثين والمؤسسات العربية وكلما مرت الأيام كلما ازدادت تفاقماً وهناك مصفوفة من المقترحات كحلول لهذه الإشكالية تقدم بها كثير من الباحثين وطالبوا تنفيذها لكنها لم تجد للتطبيق طريقاً.

والمصطلح اللساني جزء من المصطلح العلمي العربي إذ يعاني من القضايا [41] الآتية:

1. تحكم الاجتهاد الفردي، واكتسابه صورة إقليمية أحياناً.
2. اختلاف المنهجية في التعامل مع المصطلح فنياً، وعدم الاتفاق على منهجية واحدة.
3. عدم وجود مرجعية واحدة على مستوى الوطن العربي إذ تتعدد على صعيد القطر الواحد فضلاً عن الأقطار المتعددة.
4. غياب التنسيق بين الجهات المعنية بالمصطلح أو الاقتراض وعدم وجود عمل عربي مشترك.
5. انعدام التنسيق بين الجهات الرسمية والعلمية المختصة ومؤسسات النشر والإعلام.

فهذه الأسباب ساهمت في تفاقم أزمة المصطلح العلمي عامة، ونحن بدورنا نؤكد على بعض المقترحات الآتية كمساهمة في ضبط المصطلح اللساني:

1. إيقاف التسابق المحموم على وضع المصطلحات أو التهافت عليها من قبل بعض الباحثين ليبيدي براعته وإلمامه باللغات الأخرى.
2. إنعاش وتنشيط المجالس اللغوية ومراكز البحوث والهيئات المختصة لإعادة دورها الريادي للمساهمة في حل هذه القضية.
3. الرفع إلى منظمة العلوم والثقافة العربية بمقترح إقامة مجلس تنسيق عربي لقضايا الاقتراض والترجمة، يتم اختيار أستاذ متخصص من كل قطر كعضو في هذا المجلس، ومن ثم يكون هذا العضو رئيساً للجنة علمية في بلده، تقوم بالترويج للمصطلحات المتفق عليها بالتنسيق مع الجهات الرسمية في القطر.

الخاتمة:

اللسانيات علم من العلوم الحديثة الذي وصلنا نتيجة للتواصل الحضاري والتداخل الثقافي وله جذور في التراث العربي، والاستمداد من اللسانيات تعترضه إشكالات منه:

أ - إشكالات الاستمداد من اللسانيات الحديثة.

1. اختلاف دوافع نشأة البحث اللغوي عن دوافع نشأة البحث اللساني،
2. من خصائص اللسانيات اهتمامها باللهجات ومساواتها بالفصحى من حيث الأهمية، واتخاذ العامية مادة للتقعيد النحوي.

3. عدم الاستقرار والنضوج في البحث اللساني، فلا يزال الاختلاف قائما في كثير من قضاياها، كما تظهر بين الحين والآخر آراء جديدة تنقض المبادئ السابقة، كما أن لها فروعاً كثيرة تتعلق بالعلوم الأخرى.

4. كثرة المصطلحات في اللسانيات، واضطراب دلالتها، والاختلاف في تحديد معانيها، وغرابة بعضها من أكبر الإشكالات التي تقف أمام الاستمداد منها.

لا يوجد مانع من الاستفادة من اللسانيات والاستمداد منها بما يتلاءم مع طبيعة وخصائص لغة القرآن، ويكون ذلك مضبوط بضوابط منها:

ب - ضوابط الاستمداد من اللسانيات.

1. الاعتدال وعدم التحيز للسانيات، وعدم الرفض التام لأي شيء يرد منها.

2. إجلال علمائنا السابقين وعدم التحقير من جهودهم أو التجني عليهم وعلى لغتنا العربية.

3. تهذيب للدرس اللغوي العربي مما علق به وإثراؤه بالفروع الجديدة منها ومادة.

4. عدم الإفراط في استخدام الرموز في الأبحاث اللغوية التطبيقية؛ فهي تقع حاجزا بين القارئ وبين المادة العلمية.

5. عدم التهافت بالإكثار من استخدام المصطلحات التي لا تناسب مع البحث اللغوي العربي.

6. عدم التكلف في تطبيق أي شيء يرد في اللسانيات على اللغة العربية وإقحامه فيها؛ لأن ذلك يشعر بعقدة نقص عندنا.

ج - من حلول أزمة المصطلح اللساني.

1. تضافر الجهود لحل أزمة المصطلح اللساني على كل المستويات، والسعي لإنشاء مجلس تنسيق عربي لقضايا الاقتراض والترجمة.
 2. إعادة الدور الريادي للمجامع اللغوية والمراكز البحثية لتسهم في حل هذه الإشكالية.
- وأخيراً فهذه محاولة من الباحث إسهاماً منه في تسديد البحث اللساني العربي، ونشر الوعي اللغوي بما يستجد من علوم لغوية، وإبداء الرأي في الموقف المناسب منها، ولا أغمط أي جهد سبقني في هذا المضمار.

الهوامش:

- [1] الأصول، د.تمام حسان، عالم الكتب - القاهرة، ط2004م، (24).
- [2] سورة التوبة، (3).
- [3] انظر المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط4، (15).
- [4] مباحث في علم اللغة واللسانيات، د.رشيد العبيدي، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، 2001م، (207).
- [5] مبادئ اللسانيات، د. أحمد محمد قدور، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط2، 1999م، (12).
- [6] انظر فقه اللغة وخصائص العربية، د. محمد المبارك، ط5، 1972، (31).
- [7] انظر مباحث في علم اللغة واللسانيات، (217).
- [8] مبادئ اللسانيات، (12).
- [9] مباحث في علم اللغة واللسانيات، (207).
- [10] اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، عالم الكتب - القاهرة، ط 4، 2000م، (67).
- [11] مفاتيح الألسنية، جورج مونان، ترجمة الطيب البكوش، منشورات سعيدان - تونس، ط1994م، (31).
- [12] مبادئ اللسانيات، (12).
- [13] مفاتيح الألسنية، (120).
- [14] انظر علم اللغة العام، فردينان دي سوسور، ترجمة: د.يونييل يوسف عزيز، مراجعة: د.مالك المطليبي، بيت الموصل، 1988م، (28).
- [15] مبادئ اللسانيات، (257).
- [16] السابق، (28، 27).
- [17] انظر إشكالية المنهج في اللسانيات الحديثة، العربي اسليماني، مجلة علامات، العدد (14)، جزء (59)، مارس 2006م، (35).
- [18] انظر دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي، د.خليل عمايرة، مجلة جذور، العدد الرابع، المجلد الثاني، سبتمبر 2000م، (145).

- [19] انظر علم اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر - القاهرة، ط1، (14).
- [20] السابق، (28).
- [21] انظر مبادئ اللسانيات، (31).
- [22] انظر مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو - القاهرة، ط 1990، (111).
- [23] علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار النهضة - بيروت، د.ت، (194).
- [24] انظر مقدمته على (علم اللغة العام، لفردينان دي سوسور)، (15).
- [25] اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي الحديث، د. أحمد قدور، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط1، 2001م، (32).
- [26] انظر السابق، (31).
- [27] انظر مقدمة د. المطليبي على (علم اللغة العام، لفردينان دي سوسور)، (18، 17).
- [28] اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي الحديث، (31).
- [29] انظر مقدمة د. المطليبي على (علم اللغة العام، لفردينان دي سوسور)، (18).
- [30] انظر النحو الوظيفي، د. أحمد المتوكل، د، ت، (30).
- [31] مباحث في علم اللغة واللسانيات، (220).
- [32] انظر السابق، (221، 220).
- [33] انظر الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، - القاهرة، ط1971م، (29).
- [34] انظر التراث اللغوي العربي وعلم اللغة الحديث، د. حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، ط1، 2004م، (7، 6).
- [35] انظر المقال الذي كتبه صلاح السايير في جريدة السياسة الكويتية، عام 1988م، بعنوان: (خدعوها بقولهم: ضاد).
- [36] مبادئ اللسانيات، (6).
- [37] انظر اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، (86).
- [38] انظر اللسانيات وآفاق الدرس العربي، (8).
- [39] انظر السابق، (8).
- [40] انظر على سبيل المثال: أنظمة الربط في العربية، دراسة في التراكييب السطحية بين النحاة والنظرية التوليدية التحويلية، د. حسام البهنساوي، زهرة الشرق - القاهرة،

ط1، 2003م، (108)، وقد استخدم المؤلف ما يقارب ثلاثين رمزا فقد قام التحليل في البحث كاملا على الرموز، ومنها ما هو بالحروف العربية ومنها ما هو بالحروف الانجليزية.

[41] انظر اللسانيات وآفاق الدرس العربي، (24، 23).

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس - القاهرة، ط1971م، (29).
3. الأصول، د. تمام حسان، عالم الكتب - القاهرة، ط2004م.
4. أنظمة الربط في العربية، دراسة في التراكيب السطحية بين النحاة والنظرية التوليدية التحويلية، د. حسام البهنساوي، زهرة الشرق - القاهرة، ط1، 2003م.
5. التراث اللغوي العربي وعلم اللغة الحديث، د. حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط1، 2004م.
6. التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، 1981م.
7. علم اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر - القاهرة، ط1، (14).
8. علم اللغة العام، فردينان دي سوسور، ترجمة: د. يوثيل يوسف عزيز، مراجعة: د. مالك المطلي، بيت الموصل، 1988م.
9. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار النهضة - بيروت، د.ت.
10. فقه اللغة وخصائص العربية، د. محمد المبارك، ط5، 1972.
11. اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي الحديث، د. أحمد قدور، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط1، 2001م.
12. اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، عالم الكتب - القاهرة، ط4، 20 اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1985م.
13. مباحث في علم اللغة واللسانيات، د. رشيد العبيدي، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، 2001م..

14. مبادئ اللسانيات، د. أحمد محمد قدور، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط 2، 1999م.
15. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط4.
16. مفاتيح الألسنية، جورج مونان، ترجمة الطيب البكوش، منشورات سعيدان - تونس، ط1994م.
17. مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو - القاهرة، ط1990.
18. مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصر، د. نعمة رحيم العزاوي، منشورات المجمع العلمي - بغداد، 2001م.
19. النحو الوظيفي، د. أحمد المتوكل، د، ت.
20. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، دار البشير - عمان، ط2، 1987م.

الدوريات

21. إشكالية المنهج في اللسانيات الحديثة، العربي اسليماني، مجلة علامات، العدد (14)، جزء (59)، مارس 2006م.
22. دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي، د. خليل عمارة، مجلة جذور، العدد الرابع، المجلد الثاني، سبتمبر 2000م..